

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيباً ﴾.

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم ؛ ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾، أما بعد: ^(١)

فإن دراسة علم الحديث النبوي من خير ما بذلت فيه الأوقات، وأفنيت فيه الساعات، وذلك لما للسنة النبوية من أهمية عظيمة في بناء الإسلام فهي مصدر من

(١) خطبة الحاجة، رواها الترمذي (١٧٨/٢-١٧٩) ح(١١٠٥)، وقال: "حديث حسن" والنسائي (٨٩/٦)، وأبو داود (٥٩١/٢-٥٩٢) ح(٢١١٨)، وابن ماجه (٦٠٩/١) ح(١٨٩٢)، وأحمد في المسند (٣٩٢/١، ٣٩٣، ٤٣٢)، والبيهقي (٢١٤/٣-٢١٥)، وعبد الرزاق (١٨٧/٦) ح(١٠٤٤٩)، والبعثوني في شرح السنة (٤٩/٩)، والطيب السبي (٣٠٦/١)، والدارمي (١٤٢/٢)، والحاكم (١٨٣-١٨٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/١)، وأبو يعلى الموصلي (٥٢٣٣) وابن الجارود (٦٧٩).

مصادر التشريع مستقل بذاته، إذ إن كثيراً من الأحكام الشرعية العلمية والعملية لا يمكن معرفتها إلا عن طريق السنة.

فهي مصدر للتشريع مستقل بذاته، وهي شارحة للقرآن، وموضحة له، ومبينة لجملة، ومقيدة لمطلقه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله " وسنن رسول الله ﷺ مع كتاب الله وجهان:

أحدهما: نصُّ كتاب فاتَّبَعَه رسول الله كما أنزل الله.

والآخر: جملةٌ بيِّن رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرضها ؛ عاماً أو خاصاً، وكيف أراد أن يأتي به العباد. وكلاهما اتَّبَع فيه كتاب الله.

قال الشافعي رحمه الله: فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي ﷺ من

ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين، والوجهان يجتمعان ويتفرعان:

أحدهما: ما أنزل الله فيه نصَّ كتاب بيِّن رسول الله مثل ما نصَّ الكتاب.

والآخر: مما أنزل الله فيه جملةً كتاب بيِّن عن الله معنى ما أراد.

وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما.

والوجه الثالث: ما سن رسول الله فيما ليس فيه نصُّ كتاب" (١).

ولذلك لما جاء بعض الذين ينكرون سنة النبي ﷺ إلى عمران بن حصين، وقال

له: يا أبا نجيْد ! حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك تقرؤون

القرآن، أكنت تحدثني عن الصلاة وما فيها وحدودها ؟ أكنت تحدثني عن الزكاة

في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال ؟ ولكن قد شهدتُ وغبت أنت !

ثم قال: فرض رسول الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا ... فقال الرجل أحبيتي

أحيالك الله !.

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص(٩١، ٩٢).

قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين^(١).
وقد كان الإمام أحمد يتمثل بهذه الأبيات:

دين النبي محمد أخبار نعم المطية للفتى الآثار
لا تُخدعن عن الحديث وأهله فالرأي ليل والحديث نهار!

يشبهه رحمه الله الذي يعبد ربه بالرأي والعقل المجرد كأنه في ظلمة، والحديث
المروي عن رسول الله ﷺ هو الشمس التي تزيل هذه الظلمة:

لا تُخدعن عن الحديث وأهله فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما غلط الفتى سبل الهدى والشمس بازغة لها أنوار^(٢)

إن المرء قد يتيه في طريقه في وضح النهار، والشمس ما دامت طالعة مشرقة لا
يضيئها ألا يراها الأعمى أو الأعشى.

(١) رواه أبو داود(١٥٦١)(٢/٢١١)، ورواه الحاكم في المستدرک(١٠٩/١-١١٠)، ورواه البيهقي في المدخل، ولا يوجد في المطبوع، قال المحقق: (هذا الحديث من الجزء المفقود)ص١١، ورواه ابن بطه في الإبانة(٢٣٢/١) برقم(٦٥، ٦٦، ٦٧)، ورواه الآجري في الشريعة(٥١/١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم(١٩١/٢)، وانظر للاستزادة: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي.
(٢) الأبيات لعبد بن زياد الأصبهاني كما في شرح أصحاب الحديث للخطيب ص٧٦. ويشعر صنيع أبي عمر ابن عبد البر أن هذه الأبيات للإمام أحمد ﷺ حيث قال: " أنشدني عبد الرحمن بن يحيى قال أنشدنا أبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي بمكة قال أنشدنا أبو القاسم محمد بن جعفر الإخباري قال أنشدنا أبو عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ... ثم ذكر منها ثلاثة أبيات، وانظر معجم الشيوخ لأبي الحسن الصيداوي(ص٢٠٤)، حيث عدها من إنشاد محمد بن الزبرقان الأهوازي، وانظر الوافي بالوفيات(٣١١/١)، حيث صرح أنها قول عبدة بن زياد. وانظر جامع بيان العلم وفضله (ص٣٢٧)، إعلام الموقعين (١/٧٩).

وهكذا سنة النبي ﷺ ما دامت محفوظة مضبوطة لا يضيرها أن يترك بعض الناس العمل بها، ويعدلون إلى بنيات الطريق، بل لا يضيرها أن يشكك فيها المشككون، أو يرتاب فيها المرتابون.

فقل للعيون الرمد إياك أن تري

سنا الشمس فاستغشي ظلام الليالي! (١)

رأى الإمام أحمد بن حنبل أصحاب الحديث، وقد خرجوا من عند محدث، وخابر بأيديهم، فقال أحمد: إن لم يكونوا هؤلاء الناس. فلا أدري من الناس؟! (٢). فأهل الحديث هم الناس عند الإمام أحمد.

ويرى الإمام أحمد أن أهل الحديث هم الفرقة الناجية التي أخبر عنها النبي ﷺ في حديث الافتراق المشهور (٣)، كما يرى جماعة من العلماء أنهم هم الطائفة المنصورة التي يحفظ الله بها الدين (٤).

فالمشتغلون بالسنة من أقرب الناس إلى النبي ﷺ، وأكثرهم معرفة بتفصيلات حياته، وأقواله وأفعاله وأخلاقه، فهم وإن لم تكتحل أعينهم برؤية وجهه الكريم إلا أنهم عوضوا خيراً كثيراً بصحبة سيرته وأخباره:

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا (٥)

(١) ذكره الإمام ابن القيم في زاد المعاد (٤١/٣)، تحقيق الأرنؤوط.

(٢) شرف أصحاب الحديث (ص ٢٥).

(٣) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص ٢٥).

(٤) شرف أصحاب الحديث (ص ٢٥-٢٧)، وانظر كتاب "صفة الغرباء" وهي الرسالة الثانية من رسائل سلسلة الغرباء للمؤلف.

(٥) انظر: السيرة المحمدية للشيخ سليمان الندوي رحمه الله تعالى.

ومعرفة سنة النبي ﷺ هي السبيل إلى الرد إليها عند التنازع ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ النساء: ٥٩ . فالرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه في حياته، والرد إلى سنته بعد وفاته (١) .

ولهذا اتجهت النية إلى الاشتغال بشرح السنة، تيمناً بما كان عليه أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين.

وقد وقع الاختيار على كتاب " بلوغ المرام من أدلة الأحكام " للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله لدراسته وشرحه ؛ وذلك لأسباب عديدة:

أ - منها جمعه لطائفة كبيرة من أحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء، حيث حوى منها قدراً لا يوجد في غيره، ومن مصادر لم تتوفر لسواه.
ب - ومع ذلك فهو مختصر جداً، حتى إنه رحمه الله يقتصر غالباً من الحديث على موضع الشاهد، وقد يسوق حديثاً أصله في صفحتين.. في نحو سطر أو سطرين.

ج - وهو يُعنى بتخريج الأحاديث والكلام على أسانيدھا ورجالھا وعللھا إلى غير ذلك من الميزات التي لا تتوفر لغير هذا الكتاب.

د - حسن سياق الكتب والأبواب، وحسن ترتيب الأحاديث، بما يسهل للطالب الإمام بالمسائل تدريجياً، دون أن يحتاج إلى تكرار.

ولهذه الميزات وغيرها، عني العلماء بهذا الكتاب: حفظاً، ودراسة، وشرحاً، وتدريساً، وكان الطلبة يلزمون بحفظ هذا المتن في مراحل الطلب الأولى.

وفي هذه المقدمة سأحدث عن أمور تتعلق بالكتاب والشرح.

(١) انظر: تفسير ابن كثير عند قوله تعالى في سورة النساء ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ .

أولها: جوانب مهمة في حياة المؤلف:

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، أبو الفضل، شهاب الدين، ولد بمصر سنة ٧٧٣هـ وتوفي بها سنة ٨٥٢هـ.

لقب بشيخ الإسلام لجهوده العظيمة في نصره السنة والدفاع عنها فهو من الأفضاد القلائل الذين استحقوا هذا اللقب، كابن قدامة وابن تيمية وسواهم^(١).

ولست أجد ما يدعو إلى الإطالة في ترجمته فقد ترجم له العشرات من المؤلفين، ومنهم من أفرد له ترجمة خاصة حافلة، كما فعل الإمام السخاوي في كتاب "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر".

وكذلك ألف الباحث شاكر محمود عبد المنعم كتاباً سماه "الحافظ ابن حجر منهجه وموارده في كتاب الإصابة" ويقع في مجلدين وهو كتاب ضخم أيضاً.

وقد ذكر هؤلاء المترجمون وغيرهم الجهود الجبارة التي بذلها الإمام ابن حجر في مجال العلم الشرعي، ومنها على سبيل الإيجاز.

أ - جهوده في مجال التأليف:

ومؤلفاته تعد بالمئات، ما بين كتب كبيرة، إلى رسائل وأجزاء صغيرة، وأعظمها وأنفعها "فتح الباري" الذي تنافس الناس في حياة مؤلفه في شرائه، وتنافس الأمراء في اقتنائه حتى بيع بأعلى الأثمان، وقد قال فيه الإمام الشوكاني لما طلب

(١) انظر حول لقب "شيخ الإسلام"، الرد الوافر (٥١-٥٦)، الجواهر والدرر (١٤/١-١٧)، الفوائد البهية للكنوي ص(٢٤١).

منه تأليف شرح لصحيح البخاري " لا هجرة بعد الفتح " ^(١) أي أن طالب العلم أصبح يجد طلبته وبغيته من العلم في " فتح الباري " ولا يحتاج بعده إلى الهجرة والترحال في طلب الحديث.

وله مصنفات في التراجم والرجال، " كالإصابة، وتهذيب التهذيب، وتقريبه، وتعجيل المنفعة، ولسان الميزان ".

ومصنفات في التخريج، " كالتلخيص، والدراية، والكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، ونتائج الأفكار وغيرها ".

ومصنفات كثيرة في مسائل وأبحاث متنوعة وعلوم مختلفة من مصطلح أو جمع أطراف أو ترتيب أو جمع طرق حديث ... إلى غير ذلك مما يطول ذكره.

ب- جهوده في الإملاء:

كان الإملاء سنة متبعة لدى العلماء، خاصة علماء الحديث، حيث كانوا منذ القرون الأولى يعقدون مجالس الإملاء، فيملي الشيخ على طلابه باباً من أبواب العلم، وهم يكتبون ما أملاه الشيخ من حفظه، وربما كثر الطلاب واتسع المجلس فاحتاجوا إلى من يبلغ عن الشيخ، وهذا المبلغ الذي يرفع صوته ؛ ويكرر ما يقوله الشيخ يسمى " المستملي "، وللإملاء والاستملاء آداب كثيرة ذكرها السمعاني في " أدب الإملاء والاستملاء ".

وقد أحيا الحافظ رحمه الله تعالى هذه الطريقة بعدما اندرست أو كادت فأملى بمصر ما يربو على ألف ومائة مجلس ^(٢).

(١) كما في فهرس الفهارس للكتاني (٣٢٣/١).

(٢) تدريب الراوي (١٣٩/٢)، فهرس الفهارس (٣٢٤/١).

وهذه الأمالي متنوعة، منها أمال مطلقة ليست مقيدة بموضوع خاص، وإنما بحسب المناسبات والأحوال.

ومنها أمال خاصة على كتب معينة، حيث خرج في هذه الأمالي " مختصر ابن الحاجب " ثم بدأ في تخريج كتاب " الأذكار " للنووي، فجاءه الأجل قبل إتمامه رحمه الله.

وقد سلك فيه طريقة بديعة، استقصى فيها الطرق والأسانيد، وتكلم على الرجال، وحكم على الأحاديث، وأتى بنكت علمية وفوائد جمّة لا تكاد توجد في غير هذا الكتاب، أعني " تخريج الأذكار ".

ج - جهوده في الإفتاء والتدريس:

فقد كانت ترد على المؤلف السؤالات من مصر وغيرها من بلاد المسلمين فيقوم بكتابة الأجوبة عليها وإرسالها إلى أصحابها، وحفظ لنا من ذلك الشيء الكثير، كما كان يتصدر مجالس التدريس، فيقرأ عليه الطلاب وهو يشرح ويقرر ويبين، وانتفع به لذلك خلق كثير.

ولست أريد بذلك الاسترسال في جهوده رحمه الله، ولا الإطالة بترجمته ولكن لشحذ الهمم وتنشيط العزائم.

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالكرام فلاح! ^(١)

(١) انظر ترجمته في:

- ١- الضوء اللامع (٢/٣٦-٤٠).
- ٢- الجواهر والدرر للسخاوي.
- ٣- نظم العقيان للسيوطي (ص ٤٥-٤٦).
- ٤- شذرات الذهب (٧-٢٧٠-٢٧٢).
- ٥- البدر الطالع (١/٨٧-٩٢).
- ٦- الأعلام للزركلي (١/١٧٨).
- ٧- معجم المؤلفين (٢/٢٠-٢٢).
- ٨- فهرس الفهارس (١/٣٢١-٣٣٧).

وثانيها: التعريف بمصطلحات المؤلف في البلوغ:

- متفق عليه: أي رواه البخاري ومسلم من طريق صحابي واحد أما إذا اختلف الصحابي فلا يسمى الحديث متفقاً عليه، وإن كان المتن واحداً، وهذا اصطلاح معروف مستقر لدى المحدثين، وجرى عليه المؤلف في مواضع كثيرة، منها على سبيل المثال في كتاب الأذان:

* عن جابر بن سمرة قال: صليت مع النبي ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين، بغير آذان ولا إقامة " رواه مسلم.

ونحوه في المتفق عليه عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره. وإنما استطردت بسياق المثال، لرفع الالتباس الذي يحدث لدى بعض الباحثين والقراء.

قال ابن حجر في المتفق عليه: هو ما اتفقا على تخريجه من حديث صاحبي واحد.. ثم أشار إلى أنه مع اختلاف الصحابي لا يعد متفقاً عليه على ما هو الظاهر من طريقة المحدثين، وخالف في ذلك الجوزقي، ومذهبه يتمشى مع طريق الفقهاء^(١).

- رواه الستة: أي أصحاب السنن الأربعة؛ أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، مع الشيخين.

- رواه السبعة: هم الستة، مع أحمد في المسند.

- رواه الخمسة: هم أصحاب السنن وأحمد.

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/٣٦٤).

- رواه الأربعة: هم أصحاب السنن.

- رواه الثلاثة: هم أصحاب السنن ما عدا ابن ماجه.

أما إن كان الحديث في مصادر أخرى غير هذه فُيبيِّنُه، كأن يقول: رواه البيهقي أو الدارقطني أو ابن حبان أو ابن خزيمة أو الحاكم أو ابن عدي في الكامل أو الطبراني، وكذلك إن كان في بعض الكتب السابقة مما لا يدخل تحت الاصطلاح، كأن يقول: رواه أبو داود والترمذي، أو رواه ابن ماجه، أو أحمد، أو البخاري، أو مسلم أو غير ذلك^(١).

(١) انظر: مقدمة بلوغ المرام ص(١٧-١٨).

وثالثها: أهم الكتب التي شرحت " بلوغ المرام " .

فإن من عادة العلماء أن يهتموا بالكتب التي جمعت أحاديث الأحكام، حفظاً وتدریساً وشرحاً، وذلك لعظيم فائدتها وقد شرح " بلوغ المرام " عدد من الأئمة منهم:

١- الحسين بن محمد المغربي: القاضي بصنعاء، المولود سنة ١٠٤٨هـ والمتوفي سنة ١١١٩هـ، وسمى شرحه " البدر التمام " ^(١) .

وقد اعتمد في شرحه على عدد من الكتب، فأخذ ما يتعلق بتخريج الأحاديث والكلام عليها من كتاب " التلخيص الحبير " للمؤلف، الذي هو تخريج لكتاب "فتح العزيز شرح الوجيز" وهو شرح عبد الكريم بن محمد الرافعي على كتاب "الوجيز" في فقه الشافعية للغزالي.

وأخذ ما يتعلق بشروح الأحاديث وبيان معانيها من " فتح الباري "، و" شرح النووي على مسلم "، " وشرح ابن رسلان لسنن أبي داود " .

وأخذ المسائل الفقهية والخلاف والأقوال من " بداية المجتهد " لابن رشد أبي الوليد أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد القرطبي المالكي، ومن مميزات هذا الكتاب "أعني البداية" العناية بذكر أسباب الاختلاف في كثير من المسائل.

كما استفاد المغربي من كتاب " البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار " للمهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى في فقه الزيدية.

(١) توجد مخطوطة الكتاب في خزانة الرباط (٤٢٠ كتابي).

ولم يكن المغربي معنياً بترجيح بعض الآراء على بعض، بل كان يسردها دون ترجيح، وكتابه لا يزال مخطوطاً^(١).

٢- ثم جاء من بعده الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني القاضي المولود سنة ١٠٩٩هـ، والمتوفي سنة ١١٨٢هـ، فلخص كتاب " البدر التمام " في " سبل السلام شرح بلوغ المرام " وقد أضاف الصنعاني في السبل إضافات مفيدة في نقل آراء بعض العلماء المحققين، أو في آرائه واختياراته الفقهية وهي كثيرة، وقد يحيل أحياناً إلى بعض كتبه الأخرى كالعدة أو بعض الرسائل الخاصة^(٢).
وفضلاً عن هذا وذاك فهناك علماء آخرون شرحوا " بلوغ المرام " مثل: أحمد ابن حسن الدهلوي، وصديق حسن خان، وابنه، وصفي الرحمن المباركفوري. ولكن هذه الشروح على وجازتها تعود إلى ما سبق^(٣).

٣- ثم نظم الأمير الصنعاني " بلوغ المرام " ولكنه لم يتمه حيث أدركته المنية وقد وصل فيه إلى أثناء باب العدة من كتاب الطلاق، وبلغت أبياته ألفاً وتسعمائة وأربعين بيتاً فأتمها بستمائة وثلاثين بيتاً تلميذه الحسين بن عبد القادر بن علي الحسيني الصنعاني، وعليها " الإمام بتخريج أحاديث منظومة بلوغ المرام " للسيد محمد بن محمد زبارة الصنعاني^(٤).

(١) راجع ترجمة المغربي في البدر الطالع للإمام الشوكاني (١/٢٣٠) برقم (١٥٣)، وقد حقق الكتاب في رسائل جامعية مسجلة في قسم السنة وعلومها في جامعة الإمام - كلية أصول الدين بالرياض.

(٢) وقد طبع السبل طبعات كثيرة لكنها تفتقر جميعاً إلى التحقيق العلمي.

(٣) وهي شروح مختصرة مطبوعة.

(٤) وقد طبعت هذه المنظومة سنة ١٣٩٦هـ. بمطبعة نشر الثقافة بالإسكندرية، على نفقة الشيخ علي بن عامر الأسدي.

ورابعها: بعض الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام:

سبق أن كثيراً من أهل العلم يهتمون بأحاديث الأحكام لتيسير حفظها على الطلاب، ومن هؤلاء الحافظ ابن حجر نفسه، ولكن هناك أئمة سبقوه، وآخرون جاؤوا بعده ونسجوا على منواله، ومعرفة هذه الكتب مهمة لأنها تشترك مع كتاب بلوغ المرام في الموضوع نفسه.

فمن هذه الكتب:

١ - " عمدة الأحكام " للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد الجماعيلي المقدسي الحنبلي وقد اقتصر فيه على أحاديث الأحكام في الصحيحين، سوى أحاديث يسيرة ذكرها وليست على شرطه، بل بعضها في البخاري دون مسلم، وبعضها في مسلم دون البخاري.

ولهذا الكتاب شروح منها " إحكام الأحكام " للإمام الحافظ ابن دقيق العيد ومنها " تيسير العلام " للشيخ عبد الله بن بسام وهو كتاب سهل ومفيد، وكلها مطبوعة متداولة.

٢ - " المنتقى من أخبار المصطفى " للمجد ابن تيمية جد الشيخ الإمام أحمد ابن تيمية، وهو أوسع مجالاً من العمدة، ويوجد فيه من الأدلة والأحاديث ما ليس فيه، بل وما ليس في البلوغ، كما أن في البلوغ أحاديث ليست فيه.

وقد يتكلم عن الأحاديث، ويسوق بعض الفوائد والاستنباطات الفقهية،
ومن أشهر شروحه: " نيل الأوطار " للإمام محمد بن علي الشوكاني، وهو شرح
مبسوط مشتهر.

٣- ومن الكتب النافعة في الأحكام كتاب " المحرر في الحديث " للمحدث
الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، وهو يشبه بلوغ المرام لكنه يستطرد
في ذكر بعض الروايات وتمييز بعضها عن بعض، كما يذكر الأقوال في الحديث
تصحيحاً أو تضعيفاً، والكتاب مطبوع طبعات كثيرة من أحسنها ما حققه
الدكتور/ يوسف المرعشلي وزميلاه، طبعة دار المعرفة بيروت.

٤- ومن أجمعها " فتح الغفار المشتمل على أحكام سنة نبينا المختار ﷺ "
للعلامة القاضي الرباعي، وقد جعل المنتقى أصلاً لعمله، ثم أضاف إليه من جامع
الأصول، وبلوغ المرام، ومجمع الزوائد، والترغيب والترهيب، والجامع الصغير،
وجامع المسانيد، والمستدرک، والتلخيص، والفتح، وغيرها.

وهذا الكتاب مطبوع في مجلدين بدار إحياء التراث العربي بيروت عام

وخامسها: طريقي في الشرح:

يقوم الشرح غالباً على خمس عناوين بارزة:

- ١- تخريج الحديث.
- ٢- كلام أهل العلم في الحديث.
- ٣- المعاني.
- ٤- المسائل الفقهية.
- ٥- من فوائد الحديث.

مراعياً ما يلي:

١. أما في تخريج الحديث فيتم عزو الأحاديث إلى مواضعها في كتب السنة، وإلى من خرجها من الأئمة ممن لم يذكرهم المصنف. وسوف ألتزم الإحالة إلى المصادر - سواء ما يتعلق بتخريج الحديث الأصلي الموجود في البلوغ، أو تخريج الشواهد - بذكر الجزء والصفحة، أو رقم الحديث فقط، وقد يذكر الباب، والكتاب لحاجة ما. أما ما يتعلق بالإسناد، فإذا كان الحكم عليه ظاهراً فإنني لا ألتزم سوق الإسناد بل أكتفي بذكر الحكم ومن قال به من الأئمة، أما إذا كان ضعيفاً فأبين موضع ضعفه، وقد يوجد في الإسناد إشكال يحتاج إلى أن يساق، أو يكون هناك نقطة علمية تدعو إلى ذلك.

٢. الكلام عن الحديث صحة أو ضعفاً، إذ إن معرفة صحة الحديث يجب أن تسبق دراسته أو استخراج الأحكام، وإذا كان الحديث ضعيفاً فالمسلم غير

متعبد به لا في الأصول ولا في الفروع، لا في الفضائل ولا في غيرها، وإن كان بعض أهل العلم جوزوا العمل بالحديث الضعيف في الفضائل بشروط أربعة هي:

[١] أن لا يكون ضعفه شديداً، وهذا شرط متفق عليه.

[٢] أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته عن النبي ﷺ.

[٣] أن يكون له أصل يعتمد عليه.

وهذان الشرطان أضافهما الإمام ابن دقيق العيد، ونقلهما عنه أهل العلم.

كما وقفت في بعض الكتب على شرط رابع وهو:

[٤] أن لا يحافظ على هذا العمل ويلتزم به كما يلتزم بالسنة^(١).

٣- ذكر شواهد الحديث التي تقويه - إن كان له شواهد - مع إحالتها إلى مصادرها الحديثية المعتمدة - بحسب المستطاع - فإن لم توجد في الكتب الجوامع التي أخرجتها كمجمع الزوائد - مثلاً - أو الجامع الكبير للسيوطي، أو غيرهما.

٤- أما في المعاني فيتم شرح الألفاظ الغريبة والأسماء المبهمة وسواها مما يحتاج إلى بيان كالقصة التي سيق فيها الحديث.

٥- أما في المسائل الفقهية فيتم عرض المسائل الفقهية الموجودة في الحديث، مع ذكر آراء الفقهاء فيها، وأدلتهم وجواب بعضهم عن بعض، وترجيح ما يظهر رجحانه.

وقد توجد مسائل فقهية محدودة، الأقوال فيها يسيرة، وأدلتها قليلة فلا ألتزم سوق الأقوال كلها وسرد الأدلة، وبيان وجوه الاستدلال؛ للمشقة في ذلك،

(١) انظر الفتاوى (٢٥١/١) (٦٨/١٨-٦٥)، تحفة الأبرار للسيوطي (ص ٣٣)، تدريب الراوي

(ص ١٩٦)، فتح المغيث (٢٦٨/١)، فتح المغيث (٢٦٨/١)، القول البديع للسخاوي (ص ٢٥٥).

وعدم الحاجة إليه إلا في المسائل الأصلية التي يكون فيها الكلام مشهوراً عند أهل العلم.

والغرض من ذلك تحقيق عدة فوائد:

أ - منها تدريب النفس والغير على الدراسة المقارنة، والموازنة بين الآراء.

ب - الربط بالدليل الشرعي، وفق الكتاب والسنة، ولا شك أننا إنما تعبدنا باتباع الوحي والنص لا غير، وأقوال الأئمة والعلماء والفقهاء لا تعدو أن تكون استنباطاً من النص الشرعي، فإذا تعارضت فعلى طالب العلم أن يوازن بينها، ويختار ما ظهر له أنه أقرب إلى الدليل، وهو إنما ينتقل من قول إمام إلى قول إمام آخر مثله أو أفضل منه أو دونه.

وكلهم من رسول الله ملتمس

غرفاً من البحر أو رشفاً من الدير^(١)

والرد إلى الله ورسوله عند التنازع فرض:

﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ النساء: ٦٥.

فلا ينبغي لمؤمن أن يضيق أو يشرق بذلك، فإن فيه خطراً عظيماً على إيمانه كما روي عن الإمام أحمد: عجت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي

(١) البيت للبوصيري في ديوانه ص (٢٤١).

سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فليحذر الذين يخالفون أن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ النور: ٦٣^(١).

ج- التربية على أخذ المسائل الفقهية بسعة بال وطول نفس وانفساح صدر، فإن الإنسان إذا وقف على الأقوال و أخذها وأدلتها عرف سبب الاختلاف، وأنه في الغالب ليس عن هوى أو تعمد معارضة النص، أو تقديم بين يدي الله ورسوله، ولكنه اجتهاد في فهم النصوص، وبذلك يلتمس العذر للمخالف، ويحسن الظن به، ويقدر وجهة نظره، وإن لم يوافق عليه. وفي هذا قضاء على العصية المذهبية الممقوتة، وعودة إلى مسالك علماء السلف الذين لم يكونوا يجعلون من الخلاف الفقهي سبباً للتباغض والتناحر والتطاحن، بل كانوا يتحملونه، ويؤمنون أنه لا بد منه بكل حال، لكن يضيق نطاقه بقدر الإمكان.

إن التجربة تؤكد أن مثل هذه الطريقة العملية في التعلم والتعليم من أجدى الوسائل في إعداد جيل متزن، لا يحاكم الأقوال والأحداث والأشخاص إلى نظراته الشخصية الخاصة، ويملك القدرة على سماع وجهات النظر الأخرى، ومن ثم قبولها، أو مناقشتها بالحجة والبرهان.

٦- وأما في فوائد الحديث فيتم استخراج الفوائد الفقهية والعلمية والتربوية من الحديث، ولو كانت لا تتعلق بالباب، ففي هذه الفوائد من تحريك الذهن، ومن المتعة والطرافة، ما يزيد من قيمتها، فضلاً عن أنه ليس لها موضع معين في الكتاب ترد إليه، فهي لفتات منوعات لا تدخل تحت باب معين.

(١) رواه ابن بطّة في الإبانة بنحوه (٢٦٠/١).

ولم أترجم للصحابة المشهورين، ولا للعلماء المعروفين لعدم الحاجة الماسة لذلك، وخشية من إثقال الحواشي، وإطالة الكتاب.
ثم أشير بعد نهاية الكلام على كل حديث إلى المراجع الإضافية لمن أراد التوسع والاطلاع على المذاهب والآراء.

وأخيراً ...

فهذه أهم المطالب التي رأيت الإشارة إليها في المقدمة على أنني آثرت الاختصار وتجنب التكرار خاصة في أمور معروفة مشهورة كترجمة المؤلف وما يتعلق بها إذ قل طالب علم إلا وقرأ عنه الكثير، وقل محقق أو باحث إلا وذكر شيئاً من ترجمته وطرفاً من سيرته.. وهكذا بقية المطالب.

وإنني أرجو ممن اطلع على نقص أو خلل في الكتاب أن يوافيني به مشكوراً لأن ذلك من التعاون على البر والتقوى والتواصي بالحق، والصبر، وله مني الشكر ومن الله تعالى الأجر بحوله وقوته.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله.

سلمان بن فهد العودة

مقدمة المؤلف رحمه الله:

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديماً وحديثاً، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في نصرة دينه سيراً حثيثاً، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم و " العلماء ورثة الأنبياء " ^(١) أكرم بهم وارثاً وموروثاً.

(أما بعد) فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريراً بالغاً، ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي، وقد بينت عقب كل حديث من أخرج من الأئمة، لإرادة نصح الأمة.

فالمراد بالسبعة: أحمد والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي.

وبالستة: من عدا أحمد، بالخمسة: من عدا البخاري ومسلم، وقد أقول الأربعة وأحمد.

(١) حديث العلماء ورثة الأنبياء: رواه أبو داود (٥٧/٤) ح (٣٦٤١) و(٣٦٤٢). والترمذي (٢٦٨٢)(٣٢٣/٧). وابن ماجه برقم (٣٢٣)، ورواه الإمام أحمد في المسند (١٩٦/٥). والدارمي (٩٨/١)(٢٦٨٢)، ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ص(٦٥-٦٦). والطحاوي في "مشكل الآثار" (٤٢٩/١)، والبيهقي في "الجامع لشعب الإيمان" (٣٢٦/٤-٣٢٩) ح(١٥٧٣) و(١٥٧٤). والبغوي في شرح السنة (٢٧٥/١) ح(١٢٩)، وابن حبان في صحيحه ح(٨٨)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٤٧/١): "لكن له شواهد يتقوى بها" وصححه الألباني كما في صحيح ابن ماجه (٤٣/١)، وحسن إسناده في صحيح الترغيب والترهيب (١٠٥/١) ح(٦٧).

وبالأربعة من عدا الثلاثة الأول.

وبالثلاثة من عداهم وعبدا الأخير.

وبالمتفق عليه: البخاري ومسلم.

وقد لا أذكر معهما غيرهما، وما عدا ذلك فهو مبين، وسميته: " بلوغ المرام من أدلة الأحكام " والله أسأل أن لا يجعل ما علمنا علينا وبالآ، وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى.